الخرشي الآن يخرج بيطرا بخمسة ولا يقبل موصي له الوصية
آب قبول الوصية وقد تنازع يقبل وأب بعده اي الموت
والمعتمد ان الموصي اذا ابى قبول الوصية ورد ها بعد موت
الموصي ثم اراد القبول فلا يمكن منه ولا يعتبر قبوله لانه
صار اجنبيا بإبايته فيحتاج قبول لابيها وقد فقد الموصي
نعم يؤخذ من القاضي ان راه سدادا وان تنازع المنفق ٧
والمنفق عليه في قدر النفقة فالقول لشخص منفق وحيا
كان او ميتا ما اوجلفنا او كفلان اشبه المنفق في القدر
الذي ادعاه العادة وقوي دعواه بيمين وكذا اصلها قال
الخرشي يعني ان الوصي اذا تنازع مع محجوره في قدر
النفقة فان القول قول الوصي لانه امين ولا بد من يمينه
حيث اشبه وكان في حضانته ومثله ما اذا كان في كفالة امه
وهب فقيرة وبانت النفقة ظاهرا على الولد ومثل الوصي
مقدم القاضي والحاضن والكافل ووصي الوصي قال
العدوي الحاصل انه لا بد من شروط ثلاثة كونه في حضانته
وشبهه وحلفه ومثل ذلك تنازعهما في اصل الانفاق
او فيهما معا لانه امين فيقبل قوله مع وجود الشروط المذكورة
ولا يقبل مع انتفاء شيء منها واختلف اذا اراد ان يحبس
اقل ما يمكن ويسقط الزايد ولا يحلف فقال ابو عمران لا يمين
عليه وقال عياض يحلف اذ يمكن اقل منه البساطي ظاهر
المدونة انه لا يشترط كونه في حضانته والاكثر على
اشتراطه الا ما استحسنه اللخمي ان الام اذا كانت محتاجة
فقيرة وتظهر على الولد النعمة والخير فان الوصي يصدق
وان لم يكن في حضانته انظر التوضيح وصدق الشخص
المحجور عليه لوصي او مقدم في تاريخ الموت لا به لان الاصل

لم يتناوله قال الخرشي بعني ان الوصي اذا تنازع مع الصبي
في تاريخ الموت فقال الوصي مات هو منذ ثلاث سنين مثلا
والنفقة واصلة وقال الصبي بل مات من نحو سنة مثلا
فان القول في ذلك قول الصبي ولا يقبل قول الوصي الا ببينة
واعلم كان يرجع الى قلة النفقة وكثرتها لان الامانة لم
تتناول الزمان المتنازع فيه وصدق المحجور عليه في دعواه انه
لم يأخذ المال من وليه بعد بلوغه وترشده على المشهور
لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم
اي ليلا تقربوا وهذا قول مالك وابن القاسم وطائفة ولو
كانت المنازعة بعد طول ابن عرفة وهو المعروف من المذهب
ومذهب المدونة ومال اليه بعض وفي الموازية ومال اليه
ابن رشد اذا طال الزمن كعشرين سنة وهم مقيمون معه ولم
يطلبوا منه فالقول قول بيمينه لان العرف قبض اموالهم اذا
رشد واوجب ابن زرب الطول ثمانية اعوام وقال في
التوضيح ينبغي ان ينظر الى قرائن الاحوال وذلك يختلف
عب والقياس ان يجري هنا ما تقدم في الحيازة من قول
المعتم ثم ادعى حافر ساكت اكثر وقال ابن الماجشون وابن
عبد الحكم القول قول الوصي في الدفع للمحجور بيمين ولو
بطل الزمن وبعني الاية اشهد واعليهم ليلا تكلفوا عا
فظهر ان المقالات خمسة وان ما قاله المصنف هو المعول عليه
افاده العدوي والله سبحانه وتعالى اعلم باب
في بيان احكام الفرائض وهو علم قرآني فرضي محض
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى لم يكل
قسمة مواريثكم الى نبي مرسل ولا الى ملك مقرب ولكن
تولى بيانها فقسمها ابين قسم ذكره الغزالي في الوسيط

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)